

خلال أبريل.. 770 مليون دولار انخفاضاً في حيازات مصر من سندات الخزنة الأمريكية



تراجعت استثمارات مصر في سندات الخزنة الأمريكية بقيمة 770 مليون دولار في أبريل الماضي لتصل إلى 1.7 مليار دولار مقابل 2.47 مليار دولار في مارس.

وتستثمر مصر في أوراق الدين للدول ذات التصنيف الائتماني المرتفع، كأحد أدوات إدارة احتياطي النقد الأجنبي لتحقيق عوائد، ولكنها تلجأ للسحب من الاحتياطي لمواجهة أزمات العملة التي تواجهها.

وكشفت بيانات وزارة الخزنة الأمريكية عن استثمارات مصر في السندات قصيرة الأجل والتي تستحوذ على الحصة الأكبر من الاستثمارات عند 1.6 مليار دولار، بخلاف نحو 98 مليون دولار سندات طويلة الأجل.

وباعت مصر في فبراير معظم السندات طويلة الأجل والتي بلغت في نهاية يناير 1.127 مليار دولار، لتقتصر على 94 مليون دولار في نهاية الشهر، وارتفعت هامشياً إلى 99 مليوناً في مارس، قبل أن تنخفض إلى 98 مليوناً في أبريل.

وتراجع رصيد السندات قصيرة الأجل من 2.7 مليار دولار بنهاية يناير إلى 2.4 مليار دولار بنهاية فبراير ومارس، قبل أن تتراجع إلى 1.6 مليار بنهاية أبريل.

وبحسب البيانات المتاحة على موقع وزارة الخزنة الأمريكية بلغ أعلى استثمار لمصر في السندات الأمريكية 22.2 مليار دولار في نهاية فبراير 2020.

وبنهاية مايو الماضي، استثمرت مصر نحو 431 مليون دولار من الأصول الاحتياطية الرسمية -البالغ قيمتها نحو 32.7 مليار دولار- في الأوراق

المالية، ونحو 2.7 مليار دولار في ودائع لدى صندوق النقد وبنك التسويات الدولية، ونحو 6.2 مليار دولار ودايع لدى بنوك تجارية خارجية، و7.9 مليار دولار في صورة 4.047 مليون أوقية ذهب، بخلاف 15 مليار دولار في قنوات توظيف أخرى.

ويمتلك البنك المركزي ودايع غير مدرجة في الأصول الاحتياطية الرسمية بقيمة 3.7 مليار دولار ويحتفظ بمعظمها، في البنوك المحلية.